

# اقتصاد

## نقط عمان تبدأ تعاونها مع اليمن

تم في صنعاء الخميس الماضي التوقيع الرسمي لشركة زبوت نفط عمان في اليمن، والتي يأتي مترافقا مع انطلاق العام الجديد، وتجيّداً لشعار مؤتمر استعمار الفرص الذي عقد بصنعاء العام الماضي بحضور السفير العماني بصنعاء وفي الحفل الذي حضره السفير العماني بصنعاء والسفير الهندي والرئيس التنفيذي لشركة نفط عمان، آلفي الأخ عبدالناصر ابوبكر بازراعة المدير العام لشركة ناصر للتجارة وكيل منتجات شركة نفط عمان للشحوق والزيوت، كلمة عبرت عن مدى الجودة التي تتميز بها منتجات شركة نفط عمان، وعن الأواصر الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين، مؤكداً على أن الشركة تتبنى تعاملات تجارية قوية تتمثل في خبرتها ورصيدها الكبير المتعدّد منذ عام ١٩٥٧م وحتى اليوم قبل أن تنفصل عن الشركة البريطانية الأم التي باعَت أسهمها لشركة نفط عمان.



# الاستثمار ومكافحة الفساد

## أهم استحقاقات عام ٢٠٠٨

● مع بداية كل عام جديد يتجدد الحديث حول أولويات ومهام الحكومة في العام القادم، التي عليها أن تتعامل معها بشكل عاجل وأن تتصرف حيالها بكثير من الحزم والجدية، حتى لا يحدث تراكم للمشكلات والمعوقات التي تقف أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى تحدث الانطلاقة الحقيقية في التعامل مع التحديات الكبيرة. كما يتجدد الحديث حول أهم متطلبات المرحلة القادمة من العمل والجدد وتوفير فرص العمل وتحسين دخول المواطنين والتخفيف من الفقر والبطالة. والعامل المشترك في الأولويات "التجديدية الجديدة" يكاد يتمحور حول جذب الاستثمار ومكافحة الفساد اللذين يمثلان أهم استحقاقات العام الجديد ٢٠٠٨م.

### كتب/ جمال مجاهد

وضع البرنامج العام للحكومة في مقدمة أولوياته تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين مؤشرات أداء الأعمال، واستكمال عناصر منظومة الحكم الجيد بكافة مكوناتها وإعدادها المؤسسية والقانونية والإدارية والسياسية باعتبارها مدخلاً أساسياً وفعالاً لجذب الاستثمارات المحلية والمحلية والخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكدت الحكومة في برنامجها بأنها ستولي تحسين بيئة الاستثمار جل الاهتمام من خلال التركيز على تبسيط الإجراءات وتعزيز البناء المؤسسي والتشريعي للأنشطة الاستثمارية. حيث تعهدت بمواصلة تبسيط إجراءات ترخيص ممارسة الأنشطة الاستثمارية في المجالات المختلفة وتأسيس نظام النافذة الواحدة لنظم كافة الجهات ذات العلاقة وتقليص تلك الإجراءات إلى المستويات المناظرة المحلي، ومراجعة القوانين ذات العلاقة بالاستثمار وخاصة قانون الاستثمار وقانون الشركات التجارية والقانون التجاري، وبما يوفر الضمانات الكافية لحماية المستثمرين ويعزز الشفافية ويحافظ على حقوق السامعين، واستكمال الأطر التشريعية والقانونية لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية.

### أراضي الاستثمار

كما التزمت الحكومة بمراجعة الوضع الراهن للبيئات المعنية بالاستثمار وإعادة تنظيم بيئتها المؤسسية وفق أفضل الممارسات التي أثبتت كفاءتها عملياً، وتطوير خدمات البنية التحتية للمناطق الصناعية والمناطق الحرة عبر تسويقها كفرص استثمارية لقطاع الخاص لتطويرها وإدارتها، وإقامة منتدى اقتصادي بشكل دوري لتشجيع وجذب الاستثمار الخارجي للاقتصاد الوطني. ويهدف حماية حقوق الملكية وتحسين آليات تسجيل الأراضي والعقارات أعلنت الحكومة في برنامجها أنها ستعمل على إنجاز قانون السجل العقاري والتوثيق واستكمال إجراءات المصادقة عليه وإعداد لائحته التنفيذية، وحصر وتحديد أراضي وعقارات الدولة وتوثيقها من خلال الخرائط وإيجاد نظام حماية الأراضي وممتلكات الدولة والحد من العبث بها أو السطوع عليها، واستكمال تخطيط المدن الرئيسية والثانوية بناء على أسس علمية حديثة، كما ستعمل على حصر الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية والتنازع عليها وسرعة البت في القضايا المطروحة أمام المحاكم التجارية، وكذا حصر الأراضي التي تم تخصيصها للاستثمار في جميع المحافظات التي وزعت على المستثمرين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ وتحديد آلية واضحة لإعادة التوزيع بما يضمن إقامة المشاريع الاستثمارية عليها.

### قضايا المغتربين

وفي إطار معالجة قضايا المغتربين أكدت الحكومة على تشجيع رأس المال اليمني في الخارج على الاستثمار في الوطن وتقديم الأدلة الاستثمارية والاستشارات والمعلومات ذات العلاقة بهم ومساهمتهم في الترويج لليمن في بلدان الأجنبي، والعمل على حل التحديات والمشاكل التي تواجه المستثمرين من المغتربين اليمنيين في الخارج أولاً بأول، وكذا تطوير الخدمات والأنشطة الثقافية والتعليمية الموجهة للمغتربين، وإعادة هيكلة وزارة شؤون المغتربين ومراجعة قانون رعاية المغتربين على نحو يستوعب أهداف

سوف يشهد تنفيذ عدة إجراءات بهدف إعادة هيكلة الإنفاق العام وتحديد الأولويات التنموية والاجتماعية، موضحاً أن تلك الإجراءات تشمل مواصلة الجهود لتحسين إدارة الموازنة العامة، وزيادة مخصصات التعليم الأساسي والتعليم المهني والصحة العامة، ومتابعة مستوى تنفيذ تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يخص قضايا الأموال العامة والفساد، إلى جانب ترشيده الإنفاق العام وتقليل النفقات غير الضرورية وحاربة أوجه الفساد المختلفة المصاحبة للإنفاق العام، والتركيز على الإنفاق على تنمية القطاعات الواعدة وبالأخص السياحة والأسماك.

وأكد المسئول أن من بين أبرز الأهداف التي سيتم التركيز عليها خلال العام ٢٠٠٨ زيادة حجم ونسبة الاستثمارات الخليجية والأجنبية إلى إجمالي الاستثمار، وذلك من خلال استكمال متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بحسب مصفوفة تحريير مناخ الاستثمار المقررة من مجلس الوزراء، وإنشاء المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات الأساسية، وترسيخ الثقافة الاستثمارية بما يمكن من استقرار معدل التضخم وسعر الصرف. كما سيتم العمل على إنجاز مشروع قانون السجل العقاري، ومتابعة تنفيذ حزمة الإصلاحات لبنية الاستثمار المقررة من مجلس الوزراء، ومراجعة قوانين الاستثمار والقوانين ذات العلاقة.

وقال المسئول في وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن الحكومة تستهدف استغلال المزايا النسبية والإمكانات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تطبيق وترسيخ نظام النافذة الواحدة بما يكفل سرعة إنجاز الإجراءات وتبسيطها للمستثمرين وإزالة الأعباء والتداخل في الإجراءات والعمل على إنجاز الأعمال الدولية على المستوى الذي ينظر الدول في المحيط الإقليمي، وكذا تعزيز دور السفارات اليمنية في الخارج في الترويج والتسويق للفرص والإمكانات الاستثمارية المتاحة وفي كافة المجالات، كما أكدت مصفوفة الإجراءات التنفيذية المزمّنة لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحكومة في أغسطس الماضي بشأن القضايا الراهنة أن وزارة المالية تعمل على إعطاء الأولوية في تخصيص النفقات بما يتفق واتجاهات وأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠، وتخصيص المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع ذات العمالة الكثيفة وتشغيل الشباب عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية في زيادة مخصصات البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بنسبة ١٠٠٪ في موازنة ٢٠٠٨ عن المنصرف في موازنة ٢٠٠٧، وإعطاء الأولوية لمخصصات الصحة والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي والبنية التحتية، وركزت المصفوفة على التنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي للمراجعة المستمرة لتنفيذ المشاريع الممولة بقروض ومساعدات وتطوير لائحة القروض والمساعدات، حيث تم تعديل اللائحة بما يضمن تبسيط الإجراءات، فضلاً عن متابعة إنشاء نظام الشباك الواحد فيما يتعلق بالإجراءات المرتبطة بتنفيذ المشروعات الممولة بقروض ومساعدات وذلك بهدف زيادة القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات.

### معلومات لمشتريات الدولة ونشر كافة القوانين واللوائح والأدلة الإرشادية والوثائق

تطوير التشريعات وقد ارتكزت المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لوزارة الصناعة والتجارة على محور تشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي واستقرار سعر الصرف والفائدة والإقراض الميسر ورفع كفاءة وشفافية ونظافة التعامل الإداري مع النشاط الاستثماري مع رفع كفاءة القوى العاملة، وحماية الاستثمار ورفع كل أشكال الابتزاز الناتجة عن النفوذ، إلى جانب توفير البنية الأساسية اللازمة للاستثمار وتعزيز الحرية الاقتصادية والاندماج الإقليمي والدولي.

وتضمنت المصفوفة جملة من الإجراءات حتى العام ٢٠١٠ والهادفة إلى تطوير القوانين والإجراءات المتصلة بالاستثمار منها إزالة الكثير من الشروط أو المحددات، وإعادة النظر في بعض المجالات المشروطة أو المستثنى بقانون الاستثمار، وتوسع المزايا والتسهيلات لتشمل الضرائب والأراضي والإقامة، وكذا تقليص وتبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية وتبسيط أكبر للسلطات المحلية في استقبال الاستثمارات، وحسم التكوينات والتعبئة والعلاقات الإدارية للأطر المنظمة للاستثمارات. كما تشمل مصفوفة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية تخصيص أراضٍ للاستثمار في كل المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية لها، وذلك من خلال تخصيص أراضي للاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية بشروط تتضمن معرفة خصائص كل منطقة ولاي نشاطات تصلع، ووضع خارطة استثمارية تسقط عليها المشاريع الاستثمارية المكتنة، وتحديد مواقع ملكية الأراضي وشكل ملكية الأرض "السطح والباطن" وطريقة التعامل وتبسيطها وشروط منحها وحسم الملكية وأي منازعات، وتحديد الخدمات اللازمة لتنفيذ كل مشروع وكيفية توفيرها وتزويدها بالخدمات، وكذا التوسع في المخططات لخفض قيمة الأرض بهدف التقليل من النزاعات حولها وتشجيع المستثمرين.

### مكافحة الفساد

وتبني برنامج الحكومة دعم وتعزيز كل الجهود لتكوين بيئة واضحة ومحددة المعالم لإجراءات مكافحة الفساد، واتخاذ كل التدابير لحساسية الفاسدين والمفسدين، والقيام بحملات إعلامية للتوعية العامة بفساد الفساد، وتنفيذاً لذلك أكدت الحكومة أنها ستقوم بتنفيذ عدد من الإجراءات تشمل تفعيل ومتابعة تنفيذ الأدلة الإرشادية والوثائق المنطوية للمناقصات، واستكمال نظام



### مشكلة اليمننة

قال الأخ أسد الإيراني وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد لقطاع القوى العاملة إن إحلال العمالة اليمنية مكان العمالة الأجنبية في الشركات النفطية ما زالت تعترضها الكثير من المشاكل الفنية، معتبراً أن مشكلة التأهيل والتدريب المستمر تأتي على رأس قائمة المشاكل.

وأكد الإيراني أن نسبة اليمننة الموظفين في الشركات النفطية لا تتجاوز ٤٢٪ من نسبة العمالة في الشركات النفطية، موضحاً أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منحت عن طريق مكاتبها ١٣٠٥ تصاريح للعمالة اليمنية في الشركات النفطية حتى نوفمبر ٢٠٠٧ مقابل ١٧٩١ تصريحاً للعمالة الأجنبية.

وأشار إلى أن العمالة اليمنية تحتاج إلى تدريب مستمر في مختلف المجالات مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم في مختلف القطاعات.

وأضاف الإيراني "إن معظم الشركات المستقرة في مجال النفط تكون شركات عالمية ولديها استثمارات في عدد من البلدان بالإضافة إلى الموظفين الذين تعمل على تنقلاتهم بين تلك البلدان، ولا تستطيع الحكومة اليمنية أن تعترض على ذلك لأنها ملتزمة باتفاقيات استثمارية مع الشركات النفطية ولا تستطيع أن تلزمها بقبول عمالة غير مدربة، لأن ذلك يضر بالسعة الاستثمارية".

ولكنه أشار إلى أنه وفي حالة وجود العمالة المدربة فإن الحكومة تستطيع أن تطلب من الشركات النفطية قبول العمالة اليمنية، كون قانون العمل اليمني يعطي الأولوية في العمل لليمني ثم العربي ثم الأجنبي، كما يلزم الشركات النفطية بضرورة وجود نظير يمني للعامل الأجنبي للتدريب على الخبرة، أما فرض عمالة غير مدربة أو مؤهلة فإن ذلك غير منطقي.

وذكر الوكيل المساعد لقطاع القوى العاملة أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على تدريب ٥٠ ألف متدرب سنوياً وأن هناك اتفاقيات ثنائية مع الشركات النفطية بضرورة تدريب الكوادر اليمنية للحلول محل العمالة الأجنبية إلا أن ذلك العدد يظل متدنياً مقابل قوة التشغيل القابلة للتشغيل والتي تبلغ ١١ مليون نسمة منها ٣ ملايين و٣٥٥ ألفاً القوة العاملة فعلياً.

### ١٦,٥ مليون يورو لليمن

وقعت الحكومة والمفوضية الأوروبية اتفاقيتين لتمويل مشاريع صحية وزراعية قيمتها الإجمالية ١٦,٥ مليون يورو.

وقال الأخ نبيل علي شيبان مدير عام التعاون الدولي مع أوروبا والأمريكيتين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي إن الاتفاقيتين وقّعهما قبل أيام الأخ عبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي مع مدير مكتب المفوضية الأوروبية بصنعاء.

وأضاف شيبان إن الاتفاقية الأولى وقيمتها ١٠,٥ مليون يورو لتمويل مشروع الرعاية الصحية الإنجابية، وسيوجه لخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة.

وأشار شيبان إلى أن الاتفاقية الثانية وقيمتها ٦ ملايين يورو ستخصص لتمويل مشاريع زراعية وري في تهامة ودعم فني لصندوق الرعاية الاجتماعية بهدف تحسين الاستهداف للشرائح الفقيرة في المجتمع ودعم مشاريع لصغار المزارعين في تهامة.

وأوضح شيبان أن الاتفاقيتين تأتيان ضمن تعهد المفوضية الأوروبية في مؤتمر المانحين بلندن والبالغ نحو ٧١ مليون يورو وضمن برنامج التعاون القطري مع اليمن للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١١م.

### بنك الدوحة يمتلك حصة

### بنك التسليف الزراعي

قرر مجلس إدارة بنك الدوحة في اجتماعه الأول لعام ٢٠٠٨ الموافق مبدئياً على امتلاك بنك الدوحة لحصة إستراتيجية برأس مال بنك التسليف التعاوني والزراعي في اليمن. ووافق بنك الدوحة بشكل مبدئي على امتلاك حصة إستراتيجية من أسهم البنك الإسلامي الجديد المقترح تأسيسه بين بنك الدوحة وبنك التسليف التعاوني والزراعي وذلك بعد قيام الإدارة بإعداد وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة إلى مجلس الإدارة في الاجتماعات القادمة بهدف اتخاذ القرار النهائي.

كما شهد الاجتماع الموافقة من حيث المبدأ على إصدار صكوك إسلامية من خلال بنك الدوحة الإسلامي بقيمة تصل إلى مليار دولار وذلك بعد إعداد الخطة التفصيلية والدراسات اللازمة وعرضها على لجنة الرقابة الشرعية لإقرارها، ومن ثم إعادة عرضها على المجلس لاتخاذ القرار النهائي بشأنها.